

دراسات نقدية ٣

اسم الطالبة: نوف عبدالعزيز النعيم

الرقم الجامعي: 232001528

إشراف الدكتورة:

د. هبه الحداد





- اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك
- تقديم نقد للنظريات العلمية التي تم تناولها في الدراسة

رسالة الدكتوراه

Chapter

02

معلومات عن الدراسة	
العنوان	علاقة آليات حوكمة الشركات بالأداء المالي للشركات السعودية المساهمة (دراسة على شركات المواد الأساسية السعودية المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي تداول)
اسم الباحثة	نوال بنت مطر بن عون السلمي
تاريخ النشر	٢٠ سبتمبر ٢٠٢٤ م
رابط الدراسة	https://doi.org/10.52133/ijrsp.v5.59.6



النظريات العلمية التي تم تناولها في الدراسة

أهم النظريات التي تصف العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي

هناك مجموعة من النظريات التي تحدد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات بالأداء المالي،

نظرية الوكالة: قد ينجم عنه عدم المساواة في المعلومات، وخاصة في المعلومات المحاسبية، فيما بين المديرين والمساهمين إلى قيام المديرين من خلال هذه المعلومات لمصالحهم الخاصة، مما يستلزم من المساهمين تطوير أدوات الرقابة المستفاد منها لمراقبة الأداء التنفيذي وضمان حماية شؤونهم. والتحقق من عدم تجاوز استخدام الأرصدة لمصالح شخصية بعيدة بعداً كاملاً عن مصالح الشركة والمساهمين النجار، وعقل، (2016). ومن أجل ذلك، تشير نظرية الوكالة على أن الشركة ستضحي بمصالح المالك وأيضاً بالمصلحة الشخصية للمدراء. خاصة حينما يعمل المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة بالتزامن، لذا ينبغي أن يكونا مستقلين. يجب تنفيذ الاستقلالية في مجلس الإدارة، وتقسيم مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة عن المدير التنفيذي، وتفعيل تتبع المجلس، ومراقبته على أداء الإدارة التنفيذية للمحافظة على حقوق الملاك والمساهمين جمعان، (2019).

نظرية الإشراف: على عكس نظرية الوكالة، فإن ازدواجية دور المدير التنفيذي أفضل من فصل دور المدير التنفيذي عن دور رئيس مجلس الإدارة، وإعطاء الأولوية للأعضاء ليصبحوا مديريين تنفيذيين من داخل الشركة عند تشكيل مجلس الإدارة لأنهم يتمتعون بأكبر قدر من الخبرة والمعرفة بأمر الشركة جمعان، (2019).

نظرية الموارد: من المهم جذب أعضاء مجلس الإدارة من أصحاب الكفاءات العالية والخبرة المتميزة، وفقاً لما تقضي عليه نظرية الموارد على أنه هو السبب الأشد أهمية لتحسين أداء الشركات. (جمعان، 2019).

نظرية الهيمنة الإدارية: جراء سيطرة الإدارة التنفيذية، يلزم على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال لتعليمات الإدارة، لتجنب فقدانهم عضويتهم في مجلس الإدارة وبالتالي يحتاجون إلى الثقة في المجلس، مما يشكل على وجه التحديد على الشركة وعلى المساهمين جمعان، (2019). اعتمد البحث على مفهوم نظرية الوكالة في هذه الدراسة.

نقد نظرية الوكالة:

- **الافتراضات الصارمة:** تفترض نظرية الوكالة وجود تعارض دائم بين مصالح المديرين والمساهمين، لكنها تتجاهل أن بعض الشركات قد تعتمد على سياسات تعويض وحوافز تقلل من هذا التعارض.
- **الاستقلالية المبالغ فيها:** تدعو النظرية إلى استقلالية مجلس الإدارة والفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، لكنها لا تراعي أن الفصل قد يؤدي إلى ضعف التنسيق بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي.
- **عدم مراعاة السياق المحلي:** تطبق النظرية بشكل عام دون النظر إلى اختلاف البيئات التنظيمية والتشريعية بين الدول، ففي بيئة الشركات السعودية قد لا يكون تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين بنفس الحدة التي تصفها النظرية، خاصة مع وجود تشريعات رقابية صارمة في المملكة.

نقد نظرية الإشراف:

- **تناقض مع نظرية الوكالة:** تعتبر هذه النظرية أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ميزة، على عكس نظرية الوكالة التي تراها خللاً حوكمياً، مما يثير تساؤلات حول أي النظريتين أكثر توافقاً مع طبيعة سوق الأسهم السعودي.
- **إغفال دور المساهمين:** لا تعطي النظرية اهتماماً كافياً لدور المساهمين في الرقابة والمساءلة، مما قد يؤدي إلى قرارات غير شفافة.
- **افتراض الكفاءة الذاتية:** تفترض أن المدراء التنفيذيين الداخليين أكثر معرفة بشؤون الشركة، لكن هذا قد يؤدي إلى تحيز داخلي وتقييد الابتكار في الاستراتيجيات المالية. 2030.

نقد نظرية الموارد:

- **إهمال الديناميكيات الداخلية:** تؤكد هذه النظرية على أهمية تعيين أعضاء مجلس إدارة من ذوي الخبرة والكفاءة العالية، لكنها لا توضح كيف يمكن ضمان أن هؤلاء الأعضاء سيستخدمون خبراتهم لصالح المساهمين وليس لصالح دوائرهم الشخصية.
- **غياب العلاقة السببية الواضحة:** لا تقدم النظرية دليلاً قاطعاً على أن تعيين أعضاء ذوي خبرة سيؤدي بالضرورة إلى تحسن الأداء المالي، حيث إن نجاح الشركة قد يكون ناتجاً عن عوامل أخرى مثل السوق أو الظروف الاقتصادية.
- **عدم التركيز على ممارسات الحوكمة:** تركز على كفاءة الأفراد دون معالجة كيفية تفاعل الحوكمة الداخلية مع هذه الكفاءات لضمان أفضل أداء ممكن..

نقد نظرية الهيمنة الإدارية:

- **افتراض السيطرة التامة للإدارة:** تفترض أن الإدارة التنفيذية تسيطر بالكامل على مجلس الإدارة، في حين أن وجود المساهمين الكبار والمستثمرين المؤسسيين في الشركات السعودية قد يقلل من هذه السيطرة.
- **إغفال دور الحوكمة القوية:** تتجاهل أن لوائح الحوكمة القوية يمكن أن تحد من نفوذ الإدارة التنفيذية وتحافظ على التوازن بين مختلف الأطراف.
- **التأثير السلبي على الشفافية:** إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يخضعون للإدارة التنفيذية، فقد يؤدي ذلك إلى قرارات غير شفافة تضر بالمستثمرين.

التحليل العام:

- **الدراسة اعتمدت فقط على** نظرية الوكالة، لكنها لم تناقش كيف يمكن الجمع بين أكثر من نظرية لفهم العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي بشكل متكامل.
- **لم تناقش الدراسة** كيف تؤثر العوامل الثقافية والتنظيمية في السعودية على مدى تطبيق هذه النظريات، وهو عنصر أساسي لفهم دور الحوكمة في الأسواق المختلفة.
- **تحتاج الدراسة** إلى تقديم تحليل مقارنة بين هذه النظريات لمعرفة أيها أكثر توافقاً مع الشركات السعودية المدرجة في "تداول".



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

